مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٢٥)
تَصْرِيفُ المُلْحَقِ المُدْغَمِ

إعداد

د / محمد بن على خيرات الدغريرى

عضو هيئة التدريس بقسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة

السنة ٢٨ العدد (١١١) اكتوبر ٢٠١٧م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تَصْرِيفُ الْمُلْحَقِ الْمُدْغَمِ

د/ محمد بن علي خيرات الدغريري*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد.

فلا يزال لدي يقين لا أتزحزح عنه قِيدَ أنملة حتى يثبت عكسه، ألا وهو أن الدرس النحوي بمفهومه الأشمل ومجاله الأرحب الذي يضم تحته البنية الصرفية – وهو ما قد ذكره ابن جني في خصائصه(١)، وكذلك البنية " الصوتية، والمعجمية، والتركيبية، والدلالية"(٢)– لم ينضج حتى الاحتراق، بل فيه من النقاط الكثيرة الجديرة بالبحث والتنقيب للوصول إلى نتائج ملموسة يمكن الحكم عليها والاتكاء على منسأتها للحكم على مثيلاتها.

من تلكم النقاط المهمة المشار إليها آنفا فكرة هذا البحث الموسوم

[تَصْرِيف الْمُلْحَقِ الْمُدْغَمِ].

وأهمية هذا البحث منوطة بعنايته بأحكام الملحق المدغم وتصريفه تصرُّف الملحق به، محاولا الوقوف على حدود هذا التصريف.

وتهدف هذه الدراسة إلى وضع الملحق المدغم في إطاره الصحيح في باب الإلحاق الصرفي.

ونَهَجَ البحثُ – لتحقيق ذلك – الاستقراءَ ، ومن ثَمَّ التحليل والتّفسير للظاهرة الصرفية موضع الدراسة.

---

* د/ مُحَمَّد بن عَلِيّ خَيْرَات الدَّغْرِيرِيّ، عُضْوُ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِقِسْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالصَّرْفِ- كُلِّيَّةُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةُ- جَامِعَةُ أُمِّ القُرَى- مَكَّةُ المُكَرَّمَةُ.

(١) الخصائص- (٣٤/١)

(٢) الإبداع الموازي- (ص ١٥،١٦،٢٩).

ومما يتصّل بموضوع البحث في بعض مطالبه الدراسات الآتية:

أوّلها وأقدمها : دراسة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة مبحثَ الإلحاق ضمن كتابه المطبوع (المغني في تصريف الأفعال) (٣)، الذي اعتمدت عليه الدراسات الآتية في الكتابة عن الإلحاق الصّرفي، وأضافت.

ثانيها : دراسة الدكتور ناصر حسين علي مبحثَ الإلحاق ضمن كتابه المطبوع (الصيغ الثلاثية – مجردة ومزيدة – اشتقاقًا ودلالةً) (٤). وهو بحث جادّ تميز بمناقشته العلمية مبحثَ الإلحاق، وسيُجْرَى مناقشة ما له صلة بموضوع بحثي في موضعه بمشيئة الله- تعالى!.

ثالثها : دراسة الدكتور / صالح بن سليمان الوهيبي بعنوان (ظاهرة الإلحاق في الصرّف العربي) (٥). ولم يعرض لموضوع بحثي إلا في مواضع يسيرة، سيشار إليها بإذن الله في موضعها.

رابعها : دراسة الدكتور / مهدي بن علي القرني في كتابه المطبوع (أبنية الإلحاق في الصحاح – دراسة وتحليل) (٦) وهو عمل جيّد في بابه، والصّلَة التي بينه وبين بحثي الأمثلة المتناثرة المتصلة بالمُلْحق المدغم، وهي من المشترك بين الأعمال العلميّة السابقة واللاحقة.

خامسها : دراسة الدكتور / محمد سعيد صالح ربيع الغامدي بعنوان (مفهوم الإلحاق في الصرف العربي) (٧) ، وهي دراسة جديدة لمفهوم الإلحاق من وجهة نظر الباحث، عرض فيها الدراسات السابقة المتصلة ببحثه وهي الدراسة الأولى والثالثة

(٣) طبعة : مطبعة الاستقامة – القاهرة - الطبعة الثالثة – بدون تاريخ .
(٤) طبعة : دار الكتب العربية – بيروت - المطبعة التعاونية – دمشق- ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
(٥) منشور في مجلة جامعة الملك سعود (الآداب ، المجلد الثاني - ١٤١٠هـ -من ص ٤٧٩-٥٠١).
(٦) الطبعة الأولى - الرياض - مكتبة الرشد- ١٤٢٠هـ ، والكتاب – في الأصل- رسالة ماجستير بجامعة ام القرى، للباحث.
(٧) منشور في مجلة كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر ، وهو منشور على الشبكة العنكبوتية بلا ترقيم للصفحات، وقمت بترقيم صفحات البحث؛ لأجل الإحالة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والرابعة المذكورة قريبا، وأحسب أنه لو اطلع على الدراسة الثانية لكان له مزيد نقاش. ونلبحث وقفة مع بعض ما جاء فيه بعون الله-تعالى!.

وعند تصفحي مواقع الرسائل العلمية وجدت دراسة سادسة بعنوان (ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي) [٨].

والمتأمل في الدراسات السابقة التي عُنِيَت بمبحث الإلحاق الصّرفي، وعلاقة المُدغم به، لم تتجاوز – في مجملها – الحديث عن أنّ فكّ الإدغام من أمَارات الإلحاق، دون الوقوف عند تصريف المُلْحق المُدْغَم.

وكما أسلفت في صدر هذه المقدّمة أن الدرس الصّرفي لا يزال بحاجة إلى التنقيب والإفادة من مكنونات مصنّفاته بما يخدم العربيّة والدّراسين، وعسى أن يكون هذا البحث من اللّبِنات التي تُتَمّم البناء في المكتبة العربيّة.

وبعد فإنني قد أفدت – بلا ريب – من الأبحاث العلميّة الجادة الآنفة الذكر، وأثْرَتْ لي جوانب فيه، وكشفت عن غوامض أحاطت بهذا الموضوع.

فأسأل الله لهم جميعًا التوفيق، وأدعو الباحثة إلى أن تراجع رسالتها وتنسب الفضل إلى أهله، فالأمانة العلميّة هي أهم ركيزة يقوم عليها البحث العلمي.

وَقَدْ تَأَلَّف الْبَحثُ مِنْ مُقَدِّمَةٍ، وستَّة مَطَالِبَ، وَخَاتِمَةٍ، وَثَبَتٍ بِأَهَمِّ المصادِرِ وَالمراجِعِ. وَلقد جَاءَ ذَلِكَ كُلُّهُ مَنْسُوقًا عَلَى النَّحْو التَّالِي:

(٨) البحث رسالة ماجستير أعَدَّتْهَا الباحثة عائشة إبراهيم المهدي عبدالرحمن لنيل درجة الماجستير بجامعة أم درمان – كلية الدراسات العليا – كلية اللغة العربية – قسم الدراسات النحوية واللغوية . ولا أجدني بحاجة إلى الحديث عن هذه الرسالة التي خلت من الأمانة العلمية في أجزاء كثيرة من مباحثها ونتائجها وتوصياتها. فالعنوان نفسه وبعض مباحث الرسالة بنصّها مما هو في بحث الدكتور صالح الوهيبي السابق ذِكره. وقد أشارت إلى المجلة التي نشر فيها البحث في مراجع الرسالة على استحياء دون أن تذكر عنوان البحث الذي أفادت منه. والمؤلم والمؤسف تلك النقول الصريحة بنصّها من عناوين وما كُتب تحتها من كتاب الدكتور / ناصر حسين دون إشارة إليه، ولا إيراد لكتابه في المصادر والمراجع، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- المُقَدِّمةُ : تنَاوَلت أَهَمِّيَّةَ المَوضُوعِ، وَأَسْبَابَ اختيارِهِ، وَخُطَّتَهُ، وَأَهدَافَهُ المَرجُوَّة، وَمَنهَجَه، وَالدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةَ عليه وَلَهَا صِلَةٌ به.

٢- المَطلَبُ الأَوَّلُ: { الإِلحَاقُ وَشُرُوطُهُ }.

٣- الْمَطْلَبُ الثَّانِي: { الْمُلحَقُ الْمُدْغَمُ بَيْنَ الْفَكِّ وَالتَّضْعِيفِ }.

٤- الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: { الْمُلْحَقُ بالرّباعيّ ممَّا بَقِيَ إدغَامُه }.

٥- الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ: { الْمُلْحَقُ بِالْخُمَاسِيِّ مِمَّا بَقِيَ إِدْغَامُهُ }.

٦- الْمَطْلَبُ الْخَامِسُ: { الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ وَالْخُمَاسِيِّ مِمَّا انْفَكَّ إِدْغَامُهُ؛ لِغَرَضِ الإِلْحَاقِ }.

٧- الْمَطْلَبُ السَّادِسُ: { الْمُلْحَقُ المُضَعَّف بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ }.

٨- المطلب السابع: { تَنبيه في تَصرِيف المُلحق المُدغَم تَصَرّف المُلْحق به}.

٩- الْخَاتِمَةُ : خُتِمَ الْبَحْثُ بِذِكْرِ أَهَمِّ النَّتَائِجِ مِنْ خِلالِ مَبَاحِثِهِ.

وَعَلَى اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ!

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الأول

الإلحاق وشروطه

الإلحاق:

هو جعل مثالٍ على مثالٍ أزيدَ منه؛ بزيادة حرفٍ أو حرفين على أصول البناء، زيادة غير مطَّردة في إفادة معنى؛ ليصير البناء بتلك الزيادة موازنًا له في عدد الحروف، وفي الحركات والسكنات[٩].

والمُلْحَق : اسم مفعول من الإلحاق، وهو الكلمة التي تشتمل على إحدى زوائد الإلحاق بنوعيه، وهو أحد أركانٍ ثلاثة، مفادة من التعريف الاصطلاحي للإلحاق : المُلْحَق ، والمُلْحَق به ، وحرف الإلحاق.

شروط الإلحاق[١٠]:

١- ألا تطرد زيادة الإلحاق في إفادة معنى.

٢- أن يوجد الملحق به.

٣- أن يتفق الملحق والملحق به في الحركات والسكنات وعدد الأحرف.

٤- أن يكون الحرف الزائد للإلحاق مقابلا للحرف الأصلي في الملحق به.

٥- اتحاد مصدري الملحق والملحق به في الأفعال.

٦- عدم الإعلال في الملحق قبل آخره.

٧- الحرف الزائد للإلحاق لا يتغير، ولا يسقط في تصاريف الكلمة.

(٩) ينظر : المنصف (٣٤/١) ، الخصائص (٢٢١/١ ، فما بعدها) ، شرح الرضي على الشافية-(٥٢/١)، الكليّات للكفوي- (ص١٧٤).

(١٠) هذه الشروط منثورة في كتب التصريف (مبحث الإلحاق)، وهي مفادة من: المغني في تصريف الأفعال - مبحث الإلحق (ص٥٩) فما بعدها ، والصيغ الثلاثية- مبحث الإلحاق والصيغ الثلاثية ، (ص٢٢٢) فما بعدها ، أبنية الإلحاق في الصحاح (ص٢٥-٥٩) وقد جاء بعض هذه الشروط في الصفحات المشار إليها فيما سماه الباحث الأصول المحدّدة للإلحاق، وهي ملخصة في البحث المُعَنْوَن بـ (مفهوم الإلحاق في الصرف العربي) (ص٤-٥) بترقيمي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٨- لا تلحق كلمةٌ مفردة بأخرى تدلُّ على الجمع.

٩- أن يتحقق الملحق والملحق به في التعدية واللزوم؛ فلا يلحق ما كان لازما من الأفعال بمتعدٍّ.

١٠- أن يكون الملحق مزيدًا فيه.

ومما يتبع الحديث عن شروط الإلحاق ذِكْرُ حُروفه، ومواقِعِها. فزيادة الإلحاق ضربان :

الأول : الزيادة بأحد أحرف (سألتمونيها)، فلا يُزاد على أصول الكلمة من غيرها إن لم يكن الإلحاق بالتكرير.

الثاني : الزيادة بالتكرير، ويجيئ من بين جميع حروف الهجاء عدا الألف فإنها لا تُكرَّر.

واختلفوا في زيادة حروف المدّ للإلحاق[١١]. والذي يعنينا من الزيادتين هي زيادة التضعيف في الملحق المدغم؛ إذِ الحديث عن حروف الإلحاق والمواضع التي تُزاد فيها كفانا مؤونة البحث فيها أصحابُ الدراسات المذكورة في مقدمة هذا البحث.

المَطْلَبُ الثَّانِي

الْمُلْحَقُ الْمُدْغَمُ بَيْنَ الْفَكِّ وَالتَّضْعِيفِ

عَدَّ جمهرةُ الصَّرفيين[١٢] من أمارات الإلحاق فكَّ المِثْلَيْنِ في آخر الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف مع موجب الإدغام، ولم يفرّقوا بين المثلين الأصليين، والمزيد أحدهما:

فمن الأول : أَلَنْدَد، وعَفَنْجَج الملحقتان بسَفَرْجَل، فالمثلان عين الكلمة ولامها.

ومن الثاني : مَهْدَد، الملحقة بجَعْفَر. وصَعْرَرَ، الملحقة بدَحْرَجَ ، فالمثلان أحدهما زائد.

---

(١١) ينظر : مفهوم الإلحاق في الصرف العربي (ص٢٠-٢١)، وفيه مناقشة وافية لما ذكره العلماء في هذه المسألة.

(١٢) ينظر : الكتاب-(٣٠٩/٤ ، ٣١٣) ، التكملة- (ص٦١٤ – ١١٥) ، والخصائص- (٢٢٢/١) ، (٤٨٣/٢) ، والمقتصد في شرح التكملة- (١١٧٦/١، ١٢٢٧/٢، ١٢٣٤)، وشرح الملوكي- (ص٦٤ ، ٦٥) ، وشرح الرضي على الشافية- (٥٤/١ ، ٦٤) ، وشرح الشاطبي على الألفية-(٤٦٠/٨ ، ٤٦٥) ، (٤٤٢/٩).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن هنا تقرر وقوع الإدغام في الكلمات الملحقة، ومردّ ذلك أمران[١٣]:

الأول: بحكم التضعيف والإلحاق، يقول سيبويه:" اعلم أنّ التضعيف يثقل على ألسنتهم، وانحرافُ الحروف أخفُّ عليهم من أن يكون من موضع واحد"[١٤].

وإذا ما انضمّ إلى ذلك فكّ التضعيف زادت الكلمة ثِقَلاً " فلولا قصد مماثلتها للرباعي والخماسي لأدغم الحرف؛ طلبًا للتخفيف"[١٥].

الثاني : المحافظة على الوزن؛ إذ الإدغام في الملحق يؤدّي إلى فوات الوزن؛ فيختلف وزن الملحَق عن الملحَق به، بتحريك ما سكن في الملحق به وتسكين ما تحرّك فيه.

ويوضّح ابن جني هذا بقوله:" ألا ترى أنك لو قلت في (مَهْدَد): مَهَدّ، لزال بناء [جعفر] الذي قصدته، وصُرِف إلى مثال [جَعَفّ]، وأنت لم ترد هذا ؟"[١٦].

من أجل ذلك إنْ سَلِمَ انكسارُ الوزن في الملحق المضعّف فإنّ إدغامه يبقى؛ لأنّ أول المثلين في الملحَق – حينئذٍ- ساكنٌ، والآخر متحرّك، فلا يفوت الإلحاق.

ويعلّل ابن مالك بقاء التضعيف بقوله:" فلو كان أول الضّعفين ساكنًا لم يكن بدٌّ من الإدغام؛ لصعوبة الفكّ، نحو [خِدَبّ]، فإنّه ملحق بـ [قِمَطْر]- بتضعيف الباء – فاغتفرت هذه المخالفة؛ لما في الفكّ من الصعوبة والثقل"[١٧].

ولم يكن هذا التعليل جيّدًا عند ناظر الجيش، حيث يقول :" ولا يخفى أنّ هذا التعليلَ ليس بجيّد، والحَقُّ أنْ يُقَالَ في التعليل: إن هذا الإدغام في مثله ليس فيه إخلالٌ

---

(١٣) للوقوف على السببين ينظر المصادر السابقة، الصفحات أنفسها، والمنصف-ج١/ص٨٣، وشرح المفصل، لابن يعيش- (١٢٢/١٠) ، وشرح التصريف، للثمانيني- (ص٤٧١) ، وتصريف الأفعال، لعبد الحميد عنتر- (ص٧٢) . على أن أكثرهم اقتصر على السبب الثاني؛ لأنه المقصود من الإلحاق.

(١٤) الكتاب- (٤١٧/٤) ، وينظر: شرح الرضي على الشافية- (٢٣٨/٣ – ٢٣٩).

(١٥) شرح الرضي على الشافية-(٦٤/١)، وينظر: الممتع-(٢٠٧/١).

(١٦) المنصف- (٣٠٣/٢) ، وينظر : المقتصد في شرح التكملة (١٦١٣/٢) .

(١٧) شرح الكافية الشافية- (٤/ ٢٠٦٧) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالتقابل"(١٨).

ومراده بالتقابل مقابلة الصحيح بمثله، والمعلّ بمثله، وهو المقصود من الإلحاق- كما يقول ناظر الجيش.

ولا أظنّ أن ابن مالك خفي عليه أنّ الموازنة بين الحركات والسكنات هي سببُ بقاء الإدغام مع الإلحاق، لاسيما أنه قد ذكر - في أول حديثه عن الإلحاق قبل النصّ الذي نقله عنه ناظر الجيش- شروطَ التقابل والمحافظة عليه، فقال:" الملحق بتضعيف ك [قَرْدَدٍ]، و[جَلْبَبَ] لابدّ من كونه مفكوكًا غير مدغم؛ لأنّ إدغامه يُخِلّ بالتقابل، ألا ترى أنّ [جَلْبَب] لو أدغمته لقلت فيه: [جَلَّبَ]، كما قلت في [أَعْدَدَ] : أَعَدّ، لأخللت بمقابلته بـ [دَحْرَجَ]"(١٩).

وعليه فلا خلاف في أنّ سلامة الوزن، وعدم انكساره هو التعليل المعوّلُ عليه في فكّ إدغام الملحق، أو بقائه. وسأضرب فيما هو آتٍ أمثلة للملحق بالرباعيّ، وأمثلة للملحقِ بالخماسيّ، ممّا بقي على إدغامه؛ لعدم انكسار الوزن.

المَطْلَبُ الثَّانِيُ

المُلْحَقُ بالرُّبَاعِيّ مِمّا بَقِيَ إدْغَامُه

من أمثلة الملحق بالرباعيّ الملحقُ بِـ [قِمَطْر]: خِدَبّ، هِجَفّ، جِدَبّ، مِجَنّ.

والملحق بِـ [هِجْرَع]: قِنَّب ، قِلَّف ، دِنَّب.

والملحق بِـ [جُخْدَب]: سُلَّم، قُلَّب.

على أنّ مضعّف العين لا يكون تضعيفُه للإلحاق عند سِيبَوَيْهِ؛ لأنّ " العين وحدها لا تُلْحِقُ بناءً ببناءٍ، ولا يُنكر تضعيفُ العين في بنات الثلاثة والأربعة والخمسة"(٢٠).

(١٨) شرح ناظر الجيش على التسهيل-(٤٩٨٦/١٠) .
(١٩) شرح الكافية الشافية-(٢٠٦٦/٤-٢٠٦٧).
(٢٠) الكتاب- (٣٣٠/٤)، وينظر : المغني في تصريف الأفعال- (ص٦٣ ، حاشية ١).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعلّق أبو علي الفارسي على كلام سِيبَوَيْهِ بقوله :" العين وإن ضوعفت نحو [فعّل] لم تُلحِقْ بناءً ببناءٍ، كما لا تُلحق اللام في مثل [خِدبّ]؛ حتى يدخل بينهما حرفٌ، كما تلحق لمّا دخلت في [عَضْرَفُوط]، و [عَثْوَلّ] الواو والنون فألحقتهما بـ [سَفَرْجل]"(٢١).

والقول: أما [فَعّل] في الأفعال فلا يُلحَقُ بـ [دَحْرَجَ] اتّفاقًا، وإن وافقه في الحركات والسكنات؛ لاختلاف بناء مصدره عن مصدر [دَحْرَجَ]، وهو الشرط الذي زاده المتصرفون(٢٢) للإلحاق بالرباعي المجرّد في الأفعال.

وأمّا [فعّل] مضعّفُ العين في الأسماء، فلا يخلو من أن تكون فاؤه مفتوحةً، أو مكسورةً، أو مضمومةً، فإن كانت فاؤه مفتوحة فلا يوجد في الأسماء؛ لأنّه بناءٌ اختصّ به الفعلُ، وما ورد على هذا البناء أعجميٌّ. يقول سِيبَوَيْهِ:" ولا نعلم في الكلام في الأسماء فَعّل ... "(٢٣)، ويقول في موضع آخرَ:" وإن سمّيت رجلاً بِـ [بَقَّمَ]، أو [شَلَّمَ]- وهو بيتُ المَقْدِسِ - لم تصرفه ألْبَتَّةَ؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ على هذا البناء، ولأنه أشبهَ فِعْلاً، فهو لا ينصرف إذا صار اسما؛ لأنه ليس له نظيرٌ في الأسماء؛ لأنه جاء على بناء الفعل الذي إنما هو في الأصل للفعل، لا للأسماء .. "(٢٤).

وذكر أبو إسحاق الشاطبي في مَعْرِضِ كلامه عن الزائد على ثلاثة أحرف من المضاعف خمسةَ أسماء بزنة [فَعّل]، وهي:[البَقَّم، وشَلَّم، وخَضَّم، وبَذَّر، وعَثَّر]؛ نقلاً عن الفارسيِّ، وقال عنها:" إنّها موازنة [فَعَّلَ]، وإنْ كان هذا البناءُ من خواصّ أبنية الفعل؛ إذْ لم يوجد في أبنية الأسماء- على ما قال الفارسيُّ - إلا في هذه الخمسة، فقد كانوا خُلَقَاء - أي النحاة - أن يحملوا هذه الأسماءَ على أنَّ وزنها [فَعْلَل]، كـ [جَعْفَر] لولا هذا الحكم المذكور، فهو الذي دعاهم إلى أن جعلوها من هذا النوع، على أنّ ما سوى [البَقَّم] منها أعلامٌ يمكن أن تكون منقولةً من الأفعال . وقد قيل في [البَقَّم]:

---

(٢١) التعليقة على كتاب سِيبَوَيْهِ- (٨/٥ – ٩) .
(٢٢) ينظر : التسهيل-(ص٢٩٨) ، وشرح الملوكي في التصريف-(ص ٦٧)، وشرح الرضي على الشافية- (١/ ٥٥) ، وشرح ناظر الجيش على التسهيل- (٤٩٨٤/١٠).
(٢٣) الكتاب- (٢٧٦/٤).
(٢٤) السابق-(٢٠٨/٣ – ٢٠٩) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إنه أعجميٌّ؛ فليس إذًا [فَعَّل] من أوزان الأسماء"[٢٥].

أمّا إن كانت فاء [فعّل] مكسورةً فقد أنكر سِيبَوَيْهِ[٢٦] على القائل بإلحاقه. وجعله غير سِيبَوَيْهِ ملحقًا بـ [دِرْهَم]، وإن كان أعجميًا[٢٧]، والأَوْلى أن يُقَالَ: إنه ملحَقٌ بـ [هِجْرَع، وضِفْدَع]. يقول سِيبَوَيْهِ:" فأمّا ما ألحقوه ببناء كلامهم فدِرْهم، ألحقوه ببناء [هِجْرَع].. "[٢٨].

وإن كانت فاء [فعّل] مضمومةً فلا إلحاق عند سِيبَوَيْهِ، وعدّها بعض الصرفيين من الملحق بـ [جُخْدَب] من نحو:[سُلَّم ، وقُلَّب]، وهو البناءُ السّادس من أبنية الرباعي المجرد من الأسماء الذي أثبته الأخفش[٢٩]، وقد وافقه بعض العلماء.

ولما كان سِيبَوَيْهِ لا يرى ثبوت هذا الوزن للرباعي من الأسماء فقد منع – كما أشرتُ آنفًا – القول بالإلحاق في [سُلَّم]، ونحوه؛ لعدم وجود كلمة تلحق به.

وباستقراء كلام سِيبَوَيْهِ على مضعَّف العين في الرباعيّ، وموقفه من القول بأنّ مضاعف العين لا تكون به الكلمة ملحقة، ومن تابعه بتفسير كلامه، والأخذ به أو التعليل له، يمكن أن أقرر ما هو آت:

– مضعّف العين من الأسماء هو موضع الخلاف في الحكم على أنه يكون ملحقًا، أو لا، فسِيبَوَيْهِ لا يَلْحَقُ عنده بالخماسيّ الثلاثيَّ المزيدَ بتضعيف العين وحدها،ولذا صحّ – عنده[٣٠]– أن يكون[عَثْوَثَلاً]، و[عَقَنْقَلاً]– وهما مضعَّفا العين – مُلْحَقَيْنِ بِـ [سَفَرْجَل]؛ لوجود زائدٍ غيرِ التضعيفِ، وهما الواو في [عثوثل]، والنون في [عقنقل].

ولم يصحَّ عنده أن يلحق بالخماسي ما كان من الرباعي، بتضعيف العين وحدها. كما سيأتي قريبًا.

وأمّا ما كان من نحو [سُلَّمٍ]، و [قِنَّب]، و [بَقَّمٍ] من الثلاثي المزيد بتضعيف العين

(٢٥) شرح الشاطبي على الألفية- (٣٣٦/٨ -- ٣٣٧).
(٢٦) ينظر : الكتاب-(٤/ ٣٢٦).
(٢٧) ينظر : شرح المفصل، لابن يعيش- (١١٥/٦).
(٢٨) الكتاب- (٣٠٣/٤).
(٢٩) لمعرفة الخلاف في البناء السادس للرّباعي ينظر: المنصف- (٢٧/١)، وشرح الرضي على الشافية- (٤٨/١).
(٣٠) ينظر : الكتاب-(٣٠١/٤ ، ٣٠٢) ، والتعليقة على كتاب سِيبَوَيْهِ-(٥ / ٨ ، ٩) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقط، فلوسمت زيادته للإلحاق عند سيبويه، وهو التضعيف الذي لا يُلحِقُ بناءً ببناءٍ، وإن وافق الرباعيَّ في الحركات والسكنات. وهو المقصود عند من قال: تضعيف العين لا يكون للإلحاق[٣١]. والله أعلم!

- العلة في عدم القول بزيادة تضعيف العين للإلحاق - بوجهٍ عامٍّ - أبان عنها من يقول بمذهب سيبويه، كابن جني[٣٢]، وهي أنّ الغرض من تضعيف العين معنويٌّ، وهو الدلالة على التكثير في الأفعال، نحو [كسَّر ، وقطَّع]، وفي كثيرٍ من الأسماء نحو [شرَّاب ، وضرَّاب]. ودلالة الإلحاق لفظيةٌ، والدلالة المعنويّة مقدَّمةٌ على الدلالة اللفظيّة.

وهذا التعليل يَرُدُّ عليه قولُ الرضيّ :" ولا نحتم بعدم تغيُّر المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم، كيف وإنّ معنى [حَوْقَل] مخالفٌ لمعنى [حَقَل]، و[شَمْلَلَ] مخالفٌ لِـ [شَمَلَ] معنًى، وكذا [كوثر] ليس بمعنى [كثر]، بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادةُ في مثل ذلك الموضع مطّردةً في إفادة معنًى"[٣٣].

وقد توسّع فيه وتبنّاه الدكتور ناصر حسين، وذهب إلى أنّ " الحرف الزائد لغرض الإلحاق لابدّ أن يؤدي معنًى زائدًا على المعنى الأصلي في المجرد بدليل حذفه، فإنّ المعنى الأصليّ يعود إلى المجرّد"[٣٤].

والعجيب أن أبا الفتح نفسه يقوّي الدلالةَ اللفظيّة على الدلالة المعنوية؛ حيث أورد تحت [باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنويّة]:" اعلم أنّ كل واحد من هذه الدلائل معتدٌّ مراعًى مُؤْتَمٌّ، إلاّ أنّها في القوة والضّعف على ثلاث مراتبَ: فأقواهُنَّ الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعيّة، ثم تليها المعنوية"[٣٥].

(٣١) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه- (٥/ ٨)، وعنقود الزواهر في الصرف- (ص٣٤٥)، والمغني في تصريف الأفعال- (ص٦٣ ، حاشية ١).
(٣٢) ينظر : الخصائص- (٢٦٦/٣ - ٢٦٧)، وسفر السعادة وسفير الإفادة (٣٩٤/١)، والمخصص- (٨/ ١٦٣ – ١٦٤).
(٣٣) شرح الرضي على الشافية-(٥٢/١ – ٥٣).
(٣٤) الصيغ الثلاثية- (ص٢٣٠) .
(٣٥) الخصائص- (٩٨/٣). وينظر: (٤٨٣/٢).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومعلوم أن مذهب جمهور علماء الصَّرف في زيادة الإلحاق أنّها لفظية، الغرض منها تكثير أحرف الكلمة الملحقة؛ لتلحق ببناء آخر، وتتصرّف تصرّفه.

هذا فيما يتعلّق بمضعّف العين الملحق الذي بقي إدغامه؛ لعدم انكسار الوزن.

أمّا مضعَّفُ اللامِ الملحقِ بالرباعيِّ الذي لم يُفَكَّ إدغامُه فسِيبَوَيْهِ يصرِّحُ بأنّ [الخِدَبّ] ملحقة بِـ [قِمَطْر][٣٦]، وهو مذهب جمهرة الصّرفيين، بيدَ أن أبا عليّ الفارسي لا يرى الإلحاق في مضعَّفِ اللام، الباقِي على إدغامه، وقد تقدّم كلامه.

الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ

الْمُلْحَقُ بِالْخُمَاسِيِّ مِمَّا بَقِيَ إِدْغَامُهُ

من أمثلة الْمُلْحَقُ بِالْخُمَاسِيِّ مِمَّا بَقِيَ إِدْغَامُهُ الملحق بِـ [سَفَرْجَل]، من مثل: عَدَبَّس، هَبَيَّخ، كَرَوَّس، عَمَلَّس، عَشَنَّق، غَطَمَّش، عَجَنّس، عَطَوَّد، حَزَوّر، هَبَيَّغ.

ومنه الملحق بِـ [جِرْدَحْل]، من مثل: إِرْزَبّ، إِرْدَبّ، قِرْشَبّ، عِلّكْد، عِثْوَلّ، هِرْشَفّ، سِنَّور، قِلَّوب، عِجَّول، خِنّوص، عِسْوَدّ، عِلْوَدّ، عِرْبَدّ.

ومنه كذلك الملحق بِـ [جَحْمَرِشّ]، من مثل: هَمَّرِشّ.

سبق الكلام على أنّ مزيدَ الثلاثيِّ والرباعيِّ مُضَعَّفِي الْعَيْنِ يَلْحَقَانِ بالخماسيِّ ما لم يُزَدْ مع التضعيف غيرُهُ؛ ومن أجل ذلك اختلف النقلُ عن سِيبَوَيْهِ في الحكم بالإلحاق على [هَمَّرِش]، فالرضيُّ يقول إنّها " عند سِيبَوَيْهِ ملحقٌ بِـ [جَحْمَرِشّ] بالتّضعيف »[٣٧] .

وأبو إسحاق الشاطبي يقول:" [همّرشّ] عند سِيبَوَيْهِ من المضاعف"[٣٨]، ولم يذكر أنها ملحقةٌ.

وقد ذكر سِيبَوَيْهِ كلمة [همّرشّ] في موضعين من كتابه، نصَّ في أحدهما على أنّ

(٣٦) ينظر : الكتاب- (٢٨٩/٤) .
(٣٧) شرح الرضي على الشافية- (٦١/١).
(٣٨) شرح الشاطبي على الألفية- (٣٣٧/٨).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزنها [فَعَّلِل]، وحكم بِقِلّته، ولم يقل بالإلحاق فيها(٣٩).

وأشار في الموضع الآخر إلى أنّها ملحقة بِـ [قَهْبَلِس]، مِيمُهَا الأولى نُونٌ، ثم قال:" لأنّك لا تجد في بنات الأربعة على مثال [فَعَّلِل]"(٤٠).

ويمكن الجمع بين قَوْلَيْ سِيبَوَيْهِ في الموضعين على أنَّ ما أطلقه في الموضع الأول، وهو أنّها بزنة [فَعَّلِل] قد قَيَّده، ووضَّحَهُ عند حديثه عمّا يُلْحَقُ بالخماسيِّ من المضاعفِ، بدليل قوله السالفِ المقيِّدِ:" لأنّك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعَّلِل".

ويؤيّد هذا الاستنتاجَ كلامُ سِيبَوَيْهِ عن الكلمات التي أوردها في سياق [الهمرّش] التي خصّها بالضابط الذي سبق أن سقناه، وهو [الْعَيْنُ وَحْدَهَا لا تُلْحِقُ بِنَاءً بِبِنَاءٍ].

الْمَطْلَبُ الْخَامِسُ

الْمُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ وَالْخُمَاسِيِّ مِمَّا انْفَكَّ إِدْغَامُهُ؛ لِغَرَضِ الإِلْحَاقِ

قد تقدّم أن من علامات الإلحاق ألاّ يدغم الحرفان المتماثلان مع موجب الإدغام، وهذه طائفة من الأمثلة على ذلك:

- **الملحق بالرباعي من الأفعال:**

الملحق بِـ [دَحْرَجَ]: جَلْبَبَ، شَمْلَلَ، صَعْرَرَ.

- **الملحق بمزيد الرباعي من الأفعال:**

[اسْحَنْكَكَ، اِقْعَنْسَسَ] ملحقان بـ [احْرَنْجَمَ].

- **الملحق بالرباعي من الأسماء:**

الملحق بِـ [جَعْفَر]: قَرْدَد، مَهْدَد، يَأْجَج، مَأْجَج، مَحْبَب.

والملحق بِـ [زِبْرِج]: رِمْدِد، لِهْمِم.

(٣٩) ينظر : الكتاب- (٢٩٨/٤).
(٤٠) ينظر : الكتاب- (٣٣٠/٤) ، والتعليقة على كتاب سِيبَوَيْهِ- (٧/٤)، وشرح ابن يعيش على المفصّل- (١٣٣/١٠) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكذلك الملحق بِـ [بُرْثُن]: قُعْدُد، سُرْدُد، تُعْدُد، دُخْلُل، دُعْبُب، رُعْبُب، مُعْدُد.

والملحق- أيضًا- بـ [جُخْدَب]: عُنْدَد، سُؤْدَد.

- **الملحق بالخماسي:**

الملحق بِـ [سَفَرْجَل]: عَفَنْجج، سَبَهْلَل، ضَفَنْدَد، كَوَأْلَل، خَفَيْدَد، أَلَنْدَد، قَفَعْدَد، يَلَنْدَد، يَلَنْجج.

من الأمثلة السابقة يتّضح الآتي:

- **الملحق بالفعل الرباعي المجرد**، لا خلاف في أن فكّ إدغامه لقصد الإلحاق. وكذا الملحق بمزيده.

- **الملحق بالرباعي والخماسي المجرّدين من الأسماء**، يكون بفكّ إدغامه، أو بقاء إدغامه، والضابط في ذلك هو المحافظة على الوزن، بالمقابلة بين الملحق والملحق به، في عدد الحروف، والحركات والسكنات.

- **مضعّف اللام الملحق بالرباعي والخماسي**؛ لكثرة ما ورد منه، حكم بعض الصرفيين باطّراده، وأجازوا القياس عليه، كالمازني، وأبي علي الفارسي، وابن جني(٤١) ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في المطلب السادس .

- **بعض الأمثلة من الرباعي يمكن أن تكون ملحقة بأكثر من بناء من أبنية الرباعي المجرّد**؛ لمجيئها على أكثرَ مِنْ وَجْهٍ، نحو: [دُخْلُل]، جاءت كزِبْرِج، وجُخْدَب، ونحو: [قُعْدُد] جاءت كجُخْدَب، غير أن سِيبَوَيْهِ جعله ملحقًا بِـ [جُنْدَب](٤٢)، وقد مضى أن بناء [فُعْلَل] لم يثبت عنده، وإنما زاده الأخفش.

وإلحاق [قُعْدَدٍ] بِـ [جُنْدَب] ضعّفه الرّضي(٤٣)؛ لعدم اتّحاد حرف الإلحاق ذاتًا وموضعًا في الملحق والملحق به(٤٤). وقد قوّى قولَ الأخفش؛ لثبوت نحو [جُخْدَب]؛ وزنًا أصليًّا عنده.

---

(٤١) ينظر : آراء الأئمة الثلاثة مجتمعة في : المنصف- (٤١/١ ، ٤٤). والخصائص- (٣٥٨/١ ، ٣٥٩).
(٤٢) ينظر : الكتاب- (٤٢٥/٤). وفي: (٢٨٨/٤ ، ٢٨٩)،[قُعْدُد] ملحق بـ [بُرْثُن].
(٤٣) ينظر : شرح الرضي على الشافية -(٥٥/١).
(٤٤) ينظر : تصريف الأفعال، لعبد الحميد عنتر- (ص٧٣ ، الحاشية).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يرد أن الأعلم الشنتمري فسّر قولَ سيبويهِ بأنه " إنْ قال قائل: لِمَ جعله ملحقًا به، و[جَعْفَرًا وشَبَهُهُ نونُه زائدةٌ، وإنما يكون الحاقُ ما فيه زائدة بمنزلة ما ليس فيه زائدة؟ فالجواب أنه جعل [عَضْرَسًا، وجَعْفَرًا] كالأصل في وزن ما أولُه مضمومٌ وثانيه ساكنٌ وثالثُه مفتوحٌ؛ لأنّ النونَ التي هو حرفُ الزيادةِ لا يَسْقُطُ بِحَالٍ، ولا يُعْرَفُ له اشتقاقٌ من شيءٍ تَسْقُطُ فيه النونُ، و[عَضْرَسًا] معروف الاشتقاق، ويقال فيه: هذا أقعدُ من هذا، فاعلمه!"(٤٥).

المطلب السادس

الفرق بين السماع والقياس

يرى أبو عثمان المازني (٤٦) ، وأبو علي الفارسي (٤٧)، وابن جني (٤٨)، ومن تبعهم(٤٩) أن القياس في الإلحاق هو تكرارُ اللام في الكلمة الملحقة؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن جميع أحرف الرباعي المجرد أصول، فإذا أرادوا إلحاقَ الثلاثيّ به كرَّرُوا أحدَ أصوله، وهو لام الكلمة في الغالب؛ فصار تكرارُ الأصل شبيها بأصل الرباعي المجرد الذي يقع في آخره. يقول الجرجاني " .. والذي يُؤْنِس بالقياس في الالحاق أنّ الشّيئ إذا قِيْسَ على أصل من أصولهم كان بمنزلة ما لفظوا به "(٥٠) .

ومن أمثلة ذلك تكرار الدال في [رِمْدِد]؛ لإلحاقها بِـ [زِبْرِج]، وتكرار الراء في [صَعْرَر]؛ لإلحاقها بـ[دَحْرَج]. أما ما كان من الملحق مزيدا بأحد أحرف (سألتمونيها) دون تكرير فهو سماعي عند أكثر العلماء (٥١) ، ويُجوّز أبو علي الفارسي القياس عليه (٥٢).

والراجح عند الدكتور ناصر حسين(٥٣)، أن يكون الإلحاق سماعيا بنوعيه (المزيد

---

(٤٥) النكت في تفسير كتاب سيبَوَيْهِ- (١٢٣٧/٢) . وينظر : المنصف- (١٣٨/١)، والخصائص- (٣٤٣/٢) .
(٤٦) ينظر : كتاب التصريف للمازني ضمن : المنصف لابن جني (٤١/١) .
(٤٧) ينظر رأي أبي علي الفارسي في : المنصف (٤٣/١-٤٤) .
(٤٨) ينظر : السابق (٤٢/١, ٤٧).
(٤٩) ينظر : المقتصد في شرح التكملة (١١٧٨/١)، وفيه " وهذا النوع من الالحاق مطرد يجوز القياس عليه عند الأكثر".
(٥٠) السابق : (١١٨٧/١).
(٥١) ينظر : المقتصد في شرح التكملة (١١٧٨/١) ، والصيغ الثلاثية (ص٢٤٩) .
(٥٢) ينظر : المقتصد في شرح التكملة (١١٧٨/١) .
(٥٣) ينظر : الصيغ الثلاثية (ص٢٥٣) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالتكرير، وبأحد أحرف سألتمونيها). ويرى إلغاء فكرة تقسيم صيغ الإلحاق إلى قياسية وسماعية، وهو من المقترحات– فيما يرى– التي تجعل "الإلحاق موضوعا واضحا مفهوما محققا للهدف الذي وُضع من أجله، وهو زيادة وإثراء مفردات العربية وتنميتها"(٥٤). وظاهر كلام الدكتور الوهيبي أنه يميل إلى هذا الرأي(٥٥). **ولعلي أكون وسطا في الحكم على هذا النوع من الإلحاق – أعني ما كان بتكرير اللام – فأقول إن كان من باب التدريب الذي يسمى عند علماء التصريف بمسائل التمرين فلا بأس أن يُقاس على ما جاء من كلام العرب، ومسائل التمرين في باب التصريف كانت موضع نقاش بين العلماء قبولا ورفضا،** وليس هذا موضعه. ومما يُؤنَس به، ويعضد ما ذكرته ما أورده أبو عثمان المازني وابن جني من أمثلة لزيادة الإلحاق المطرد بأن الغرض منها الرياضة، وبيان الأصل من الزائد(٥٦).

٥٤) ينظر : السابق (ص ٢٦٠) .
٥٥) ينظر : ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي (ص ٤٨٥-٤٨٦ ، بحسب ترقيم المجلة المنشور فيها البحث).
٥٦) ينظر : المنصف (٤٤/١ ، فما بعدها).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخَاتِمَةُ

يُمكِنُنَا مِمَّا قَدْ سَلَفَ مِنْ تَطوَافٍ حول تَصْرِيفُ المُلْحَقِ المُدْغَمِ الخُلُوصُ إلَى مَا يَلِي:

أولا: بقاءُ الإدغامِ ، وتَرْكُهُ، في الملحق المدغم قائم على سلامة الوزن.

ثانيا: وقوعُ الإدغام في الكلمات الملحقة نَادِرٌ ؛ لثقل التضعيف والإلحاق.

ثالثا: غرض الإلحاق يمنع وقوع الإدغام مع وجود موجبه.

رابعا: الملحق بالفعل الرباعي المجرد، لا خلاف في أن فكّ إدغامه لقصد الإلحاق. وكذا الملحق بمزيده.

خامسا: مضعّف اللام الملحق بالرباعي والخماسي؛ لكثرة ما ورد منه، حكم عليه بعض الصرفيين باطّراده، وأجازوا القياس عليه.

سادسا: بعض الأمثلة من الرباعي يمكن أن تكون ملحقة بأكثر من بناء من أبنية الرباعي المجرّد؛ لمجيئها على أكثرَ مِنْ وَجْهٍ.

سابعا : القياس على الملحق المكرر اللام مقبول إن كان من باب التدريب والرياضة .

ثامنا : الخلاف في القول بالإلحاق وعدمه مردّه إلى ما صحّ عند العلماء من أصول، فالذي أقرّ البناء السادس للرباعي أَلْحَق به، والذي قيد اطراد الزيادة في معنى لم يُلحق ما كانت زيادته لمعنًى مطرد.

تاسعا : يُعدّ الرّضي الاستراباذي من أكثر المجيزين لما منعه الجمهور في باب الإلحاق.

عاشرا : القول بأن تضعيف العين لا يكون مُلْحِقا ليس على إطلاقه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثبت المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

١- الإبداع الموازي: التحليل النصي للشعر، أ.د/ محمد حماسة عبداللطيف- دار غريب ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.

٢- أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، د. مهدي بن علي القرني- ط١- الرياض مكتبة الرشد- ١٤٢٠هـ.

٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك- دار الكتاب العربي – مصر- ١٣٨٧ - تحقيق/ الدكتور: محمد كامل بركات.

٤- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي- مطابع الحسنى – الرياض – تحقيق/ الدكتور: عوض القوزي.

٥- التكملة لأبي علي الفارسي- مديرية دار الكتب- جامعة الموصل- ١٤٠١هـ/١٩٨١م – تحقيق/ الدكتور كاظم بحر المرجان.

٦- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش- ط ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م- تحقيق مجموعة من المحققين.

٧- الخصائص، لابن جني- دار الكتاب العربي – بيروت- مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م- تحقيق: محمد علي النجار.

٨- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي- دار المعارف – دمشق- ١٤٠٣ / ١٩٨٣م- تحقيق/ محمد أحمد الدالي.

٩- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني - مكتبة الرشد – الرياض- ط١ - ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م- تحقيق/ الدكتور: إبراهيم بن سليمان البعيمي.

١٠- شرح الكافية الشافية، لابن مالك- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة- دار المأمون للتراث- ط١ -١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م- تحقيق/ الدكتور: عبدالمنعم هريدي.

١١- شرح المفصل، لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة - بدون تاريخ.

١٢- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش- المكتبة العربية- حلب - ط١- ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م – تحقيق/ الدكتور: فخر الدين قباوة.

١٣- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م- تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، ومحمد الزفزاف.

١٤- الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة؛ اشتقاقا ودلالة، للدكتور: ناصر حسين علي - دار الكتب العربية- بيروت - المطبعة التعاونية - دمشق ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

١٥- ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي، د. صالح الوهيبي- مجلة جامعة الملك سعود - الآداب- المجلد الثاني- ١٤١٠هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٦- عقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين القوشجي- دار الكتب المصرية- ط١- ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م- تحقيق/ الدكتور: أحمد عفيفي.
١٧- كتاب تصريف الأفعال ومقدمة الصرف، للشيخ عبد الحميد عنتر- مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - ط٢ -١٤٠٩هـ.
١٨- الكتاب، لسيبَوَيْهِ- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ط٢- ١٩٧٧م - تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون.
١٩- الكليات، لأبي البقاء الكفوي- دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - تحقيق/ الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري.
٢٠- المخصص، لابن سيده - دار الفكر - بيروت - بدون تاريخ.
٢١- المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة - مطبعة الاستقامة - القاهرة - ط٣ - بدون تاريخ.
٢٢- مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي - مجلة كلية اللغة العربية- جامعة الأزهر- منشور على الشبكة العنكبوتية.
٢٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحاق الشاطبي- جامعة أم القرى- ط١ - ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م – تحقيق/ الدكتور: عبد الرحمن العثيمين، وآخرين.
٢٤- المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ط١- ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م- تحقيق/ الدكتور أحمد بن عبد الله الدويش.
٢٥- الممتع في التصريف، لابن عصفور- دار القلم العربي- حلب- مطبعة الشرق بحلب- ط٢- ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م- تحقيق/ الدكتور: فخر الدين قباوة.
٢٦- المنصف، لابن جني- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر- ط١- ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م- تحقيق/ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين.
٢٧- النكت في تفسير كتاب سِيبَوَيْهِ، للأعلم الشنتمري- منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت- ط١- ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م- تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner